وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الجيلالي بونعامة – خميس مليانة
كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية
قسم العلوم الإجتماعية
شعبة علم الإجتماع

محاضرات لطلبة السنة الأولى – ليسانس
ميدان العلوم الإجتماعية

مقياس : مدخل إلى الديموغرافيا

الدرس 5

الأستاذ : عمران

السنة الجامعية: 2019– 2020

الدرس الخامس: أهم مصادر المعطيات في الديموغرافيا

-التعداد العام للسكان والسكن

-مفهوم التعداد

-أسلوب تنفيذ التعداد

-خصائص التعداد

-الصعوبات المرتبطة بعملية الإحصاء

-الإحصاء العام للسكان والسكن فى الجزائر 2008

-الحالة المدنية

-تاريخ الحالة المدنية في الجزائر

-المسوح السكانية

أهم مصادر المعطيات في الديموغرافيا

يعتمد التحليل الديموغرافي على وجود المعطيات والتي تختلف حسب حجم المجتمع المدروس (العينة)، نوعية المعطيات، وأهداف جمع تلك البيانات.
يهدف هذ محور إلى تعريف الطلبة بمختلف مصادر وأنواع البيانات التي يعتمد عليها الباحث في الديموغرافيا.

-التعداد العام للسكان و السكن (RGPH)،
-السجلات المدنية للسكان الحالة المدنية،
-المسوحات السكانيـة.

التعداد العام للسكان والسكن

مفهوم التعداد:

إن التعداد هو عملية حصر كل الأفراد الذين هم على قيد الحياة، سواء كانوا مواطنين أو أجانب في مكان محدد وفي تاريخ محدد وجمع البيانات الخاصة بهؤلاء الأفراد. وبالنسبة للتعداد العام للسكان فإنه يغطي كل السكان وكل المناطق لدولة معينة.

إن التعداد العام للسكان والسكن هو من أهم مصادر البيانات الديموغرافية وذلك بسبب خصائصه المنهجية فهو عام بمعنى أنه يغطي جميع مناطق البلاد المعنية بالتعداد من دون إستثناء، كما أنه شامل حيث أنه يشمل جميع السكان المقيمين في تلك البلاد. كما أنه من الجانب القانوني يحمل الصبغة الإجبارية فجميع السكان ملزمين بالتجاوب مع أعوان

الإحصاء كما أن الإدارات والهيئات الحكومية لها مسؤولية تسهيل سير العملية في أحسن الظروف.

يتم تقسيم البلد إلى وحدات ولتسهيل الأمر يستخدم التقسيم الإداري المعمول به في البلد، فمثلا الجزائر تعتمد على تنظيمها الإداري من المستوى المركزي وصولا إلى المستوى المحلي. تصنف البلديات إلى وحدات إحصائية اعتمادا على التجمعات السكانية مثل القرى والمداشر والأحياء السكانية وكذلك يتم تجزئة هذه التجمعات لوحدات أصغر حتى يسهل تنظيم فرق الأعوان المكلفين بالإحصاء. يتم زيادة التقسيم حتى يتم التوغل في الطرق في المدن أو التجمعات السكانية ولاسيما في المناطق الريفية. في هذه المرحلة يتم تحديث الخرائط الموجودة بغرض مطابقتها مع الواقع المتجدد.

كما تجزأ المباني من شقق أو حجرات، وذلك حسب نوعية تلك المباني ومكان وجودها ويحصر كل من يسكن فيها من أفراد وأسر. تجمع البيانات من طرف أعوان الإحصاء وذلك بإستعمال الإستبيان المعد مسبقا لهذا الغرض عن كل أسرة أوعن الأفراد الذين تتكون منهم هذه الاسر. يتم تنفيذ عملية الإحصاء بواسطة إستبيان يقوم بملئها عون الإحصاء مع أحد أفراد الأسرة[1] البالغين. يتضمن الإستبيان عدة محاور وكل محور يتطرق إلى جانب من جوانب حياة الأسرة المقيمة في المنزل: ظروف المعيشة (توفر ماء الشرب، الكهرباء، الغاز، الهاتف،...) عدد أفراد الأسرة وخصائصهم (الجنس، السن، المستوى التعليمي، الوظيفة، علاقة القرابة لأفراد الأسرة مع رب الأسرة، ...)، معلومات عن السكن وخصائصه:(نوعية السكن قصد معرفة ما إذا كان بناء فردي أو جماعي، ملكية أو كراء، عدد الغرف،...).

تعد الجزائر من الدول القلائل من بين البلدان النامية التي تقوم بعملية التعداد العام للسكان والسكن بصورة منتظمة منذ الإستقلال. فالجزائر تقوم به كل عشر سنوات فلقد نظمت أول تعداد سنة 1966 والثاني سنة 1977، والثالث سنة 1987، والرابع سنة 1998، والخامس

[1] في الديموغرافيا ولاسيما في عملية تعداد السكان يعتمد مفهوم الأسرة على مجموعة من الأشخاص يعيشون تحت سقف واحد ويتناولون أهم الوجبات مع بعضهم البعض كما يعترفون بوجود شخص من بينهم كمسؤول عن الأسرة.لهذا فإن في نفس السكن يمكن وجود عدة أسر ويقوم عون الإحصاء بملء استمارة عن كل أسرة على حدى.

سنة 2008. وهي الأن بصدد تحضير الإحصاء القادم سنة 2018. إن الدولة الجزائرية أدركت منذ البداية الأهمية البالغة للتعداد في قضايا التنمية وهذا بالرغم من صعوبة تنظيم مثل هذه العملية خاصة بالنظر إلى مساحتها الشاسعة والمبالغ المالية الكبيرة التي تكلفها. وقد إكتسبت الجزائر خبرة كبيرة في هذا المجال وأصبحت منذ فترة طويلة قادرة على تنظيم التعداد وتمويله وكذلك معالجة وتحليل المعطيات المستقاة.

بالفعل إن تحليل البيانات المتحصل عليها من عملية التعداد بالنسبة للسياسة الحكومية فيما لتعلق بالتنمية. فتلك المعلومات تسمح بمعرفة التركيبة السكانية حسب مختلف الخصائص الديموغرافية والإجتماعية والإقتصادية: السن، الجنس، مكان الإقامة، خصائص السكن، المهنة... إلخ. كما تسمح البيانات بدراسة النمو السكاني عبر الزمن وذلك من خلال متابعة البيانات عبر عمليات التعداد المنجزة بطريقة منتظمة كما أن ذلك يسمح بإجراء التنبؤات المستقبلية حول النمو السكاني مما يسمح بتخطيط أفضل في مختلف قطاعات التنمية: الصحة، التعليم، المنشآت القاعدية ... إلخ. ومن بين الميزات الأخرى للتعداد فإنه يسمح بدراسة ومتابعة قضية الهجرة والتحركات السكانية الداخلية وهذا مفيد جدا على مستوى التنمية. وبصورة عامة فإن التعداد يعتبر مصدر مهم جدا بالنسبة للباحثين في العلوم الإجتماعية ليس فقط بالنسبة للديموغرافيا ولكن أيضا بالنسبة لعلم الإجتماع. علم الإقتصاد وعلوم أخرى.

إن تنظيم تعداد السكان هو من إختصاص الدولة التي تأخذ قرار إنجازه وتتخذ جميع التدابير والقرارات الإدارية والتنظيمية كما تسخر الإمكانات المادية والبشرية لإنجازه. إن الجزائر اعتادت أن تنظم بنفسها التعداد سواء على المستوى التمويلي المادي أو التقني أو التنظيمي وليس هذا هو الحال بالنسبة للكثير من الدول النامية التي تحتاج للإعانات الخارجية أو الخبرات الأجنبية لكي تنظم التعداد.

ويتميز التعداد الشامل دون سواه عن العمليات الإحصائية الأخرى في أنه يوفر:

1. بيانات إحصائية شاملة ومفصلة عن كافة السكان وخصائصهم الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية حسب أدنى مستوى إداري أو جغرافي وما يرتبط بها من معدلات ومؤشرات (معدلات النمو السكاني، التركيب العمري والنوعي، الخصائص التعليمية، قوة العمل القطرية وغير القطرية).

2. بيانات ضرورية تمكن من تقييم الوضع السكاني في الدولة خلال الفترة الفاصلة بين التعدادات، بالإضافة إلى رصد التغيرات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية التي طرأت على السكان خلال تلك الفترة في مختلف التقسيمات الإدارية.

3. بيانات تتعلق بحجم وتوزيع وخصائص غير القطرين في الدولة وخاصة العمالة الوافدة بدرجة عالية من الدقة، بدلا من الاعتماد على التقديرات.

4. توفير قاعدة من البيانات التي تبنى عليها الإسقاطات السكانية وإسقاطات القوى العاملة.

5. توفير قاعدة من البيانات اللازمة لدراسة بعض الظواهر الاجتماعية.

6. توفير البيانات الأساسية لكافة قطاعات الدولة (التعليم، الصحة، الإسكان،...إلخ) بهدف مساعدتها على وضع ومتابعة وتقييم خططها المتعلقة بتوفير الخدمات التي يحتاج إليها المجتمع القطري.

7. توفير أطر المعاينة اللازمة لسحب عينات البحوث الميدانية التي سيتم إجراؤها مستقبلاً.

8. بيانات عن المعروض من الوحدات السكنية ومرافقها وخصائصها ذات الصلة بالأحوال المعيشية وتوفير البيانات الأساسية اللازمة لوضع سياسة إسكانية واضحة المعالم تهدف إلى تحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع. بالإضافة إلى أنه يوفر مؤشرات عن ظروف المساكن ومدى اتصالها بالخدمات العامة.

9. إطار شامل وحديث للمباني والمساكن والأسر حسب التقسيمات الإدارية المختلفة. ويعتبر هذا الإطار ضرورياً لتصميم وسحب العينات لتنفيذ المسوح الأسرية المختلفة، مما ينعكس إيجابا على دقة قياس الظواهر المختلفة التي تتم دراستها كالخصوبة والوفاة والهجرة، والتي تستخدم أساساً لحساب معدلات النمو السكاني وتقديرات أعداد السكان لفترة ما بعد التعداد.

10. إعطاء صورة دقيقة عن أوضاع المساكن وخصائصها بما يساعد على وضع خطط الإسكان وخطط البناء والتشييد المستقبلية.

11. توفير بيانات عن خصائص المباني سواء التي تتبع القطاع العام أو الخاص وحالة إشغالها حتى يمكن تحديد الاحتياجات المختلفة في المستقبل.

تحديد أوضاع المنشآت الاقتصادية والاجتماعية، حكومية كانت أو أهلية، من حيث الوضع القانوني والنشاط الاقتصادي وحجم القوى العاملة بحسب النوع والجنسية.

أسلوب تنفيذ التعداد:

هناك أسلوبان أساسيان لتنفيذ تعداد السكان هما:

التعداد الفعلي:

وهو حصر الأشخاص حسب أماكن تواجدهم ليلة التعداد (الليلة التي تقع لحظة الإسناد الزمني في منتصفها) سواء كانوا مقيمين بصفة معتادة في هذا المكان أم صادف وجودهم فيه ليلة التعداد.

التعداد النظري:

وهو حصر الأشخاص حسب أماكن إقامتهم المعتادة بغض النظر عن أماكن تواجدهم ليلة التعداد.

يتبين من العرض السابق أن التعداد الفعلي يوفر توزيعاً للسكان حسب أماكن وجودهم ليلة التعداد، أي أنه عبارة عن صورة فوتوغرافية للمجتمع السكاني في لحظة زمنية معينة، بينما يوفر التعداد النظري توزيعا للسكان حسب أماكن إقامتهم المعتادة، ولكل من الأسلوبين السابقين مزاياه وعيوبه، وتجدر الإشارة إلى أن أسلوب التعداد الفعلي هو الأسلوب المتبع في تنفيذ تعدادات السكان بالمملكة لما يتميز به من بساطة وعدم تعقيد مع وجود بعض الاستثناءات المذكورة في نطاق التعداد.

خصائص التعداد

1-الإطار الجغرافي: يتم إجراء التعداد عادة بصفة شاملة في بلد ما أي أنه لا يستثني أي منطقة من المناطق التي يوجد فيها السكان. فإذا تم التعداد في مناطق دون غيرها فهذا يسمى التعداد الجزئي. من الجانب التنظيمي والمنهجي يتم تقسيم البلد إلى مناطق ثم إلى وحدات إحصائية أصغر وصولا إلى الوحدات السكانية والتي تعتبر الميدان الفعلي بالنسبة لأعوان الإحصاء. أما بالنسبة للجزائر فهي تعتمد على التقسيم الإداري بغرض تنظيم وتسهيل عملية التعداد: الولاية، الدائرة، البلدية، تجمعات سكانية على عدة مستويات وصولا إلى السكن الذي يأوي كل الأسرة.

2-الآنية: تعني هذه الخاصية القيام بعد كل السكان مرة واحدة في فترة زمنية معلومة كما يتم إعلام المواطنين عبر مختلف وسائل الإعلام بعملية التعداد والمدة الزمنية التي يجرى فيها، كما يتم مراعاة الفترة الأكثر ملائمة لذلك.

3-الشمولية: تعتبر هذه الخاصية من أهم مميزات التعداد الذي يجب أن يشمل جميع السكان دون إستثناء وإلا فإنه يكون تعدادا ناقصا. فمثلا يهتم القائمون على التعداد الأخذ بعين الإعتبار البدو الرحل في العملية.

4-الفردية: يهتم التعداد بجمع البيانات على مستوى كل أسرة متعلقة بسكن ما والذي يحمل رقما معينا في القائمة المعدة لهذا الغرض كما يجب جمع البيانات عن كل شخص عضو في تلك الأسرة. فالهدف من التعداد هو أنه يتم تغطية كل الأفراد المقيمين في البلد في فترة معينة.

5-الدورية والانتظام: إنه من المهم جدا أن تجرى عملية التعداد بصفة دورية وذلك بهدف متابعة التطور السكاني بكل أبعاده. كما يجب أن يتم تنظيم التعداد في كل مرة بطريقة منتظمة فمثلا تقوم الجزائر بتنظيم التعداد كل عشر سنوات، وهناك من البلدان من تقوم بهذه العملية كل خمس سنوات مثل فرنسا.

إن التعداد السكاني يتطلب تنظيم محكم وتحضيرات مكثفة على المستوى التقني والإداري واللوجستي كما يتطلب تنسيقا كبيرا بين مختلف الإطارات على المستوى المركزي والمحلي (الولاية، الدائرة، البلدية) وغالبا ما تتطلب عملية التحضير عدة سنوات (3) قبل الإنجاز.

يتضمن تعريف التعداد العام للسكان والسكن على المراحل التي يتألف منها برنامج التعداد، وهذه المراحل هي:

1 – مرحلة الأعمال التحضيرية:

نظرا لأهمية التعداد العام للسكان والسكن وضخامة الأعمال التي يتم تنفيذها من خلاله، فإن الأعمال التحضيرية للتعداد تبدأ قبل سنة التعداد بحوالي ثلاث سنوات تقريبا حيث يتم خلالها ما يلي:

أ – وضع الخطة المبدئية لمختلف مراحل التعداد طبقا للخبرة المستفادة من تنفيذ التعدادات السابقة.

ب – تشكيل اللجنة العليا وكذا اللجان الأساسية كمرحلة أولى وتشمل: اللجنة التقنية، اللجنة التنفيذية، لجنة التنسيق والمتابعة والإعلام.

ج –تشكيل اللجان التقنية المتخصصة كمرحلة ثانية للقيام بتنفيذ المهام الموكلة إلى كل لجنة وهذه المهام تشمل:

(1) مخاطبة القطاعات الوزارية المستفيدة من بيانات التعداد والمستخدمة له لمعرفه رغباتها وآرائها في البيانات المطلوبة بالاستمارات.

(2) تصميم الإستمارات والنماذج المختلفة للتعداد وكذلك التبويبات مع الأخذ في الإعتبار الخبرات السابقة والتوصيات الدولية ورغبات المستخدمين .... الخ.

(3) إعداد تعليمات العمل الميدانى وخطة التدريب (المشرفين وأعوان الإحصاء).

(4) إعداد التصانيف والأدلة (مهن / نشاط اقتصادي / مؤهلات علمية ...).

(5) إعداد دليل الوحدات الإدارية.

(6) خطة التجهيز الآلي للبيانات.

(7) التجارب القبلية للتعداد.

(8) الإحتياجات المالية لكل عملية التعداد (الميزانية).

(9) الإحتياجات من الموارد البشرية لكافة أعمال الميدان وكيفية تدبيرها.
(10) الإحتياجات من المطبوعات المختلفة للتعداد وعمل خطة نقلها من المستوى المركزي نحو كل المناطق.
(11) الإحتياجات من وسائل النقل والإتصال.
(12) وضع الخطة الإعلامية للتعداد.
(13) إعداد الخرائط في المدن والأرياف وكل التجمعات السكانية.
(14) إعداد الخطة العامة للتعداد في الصورة النهائية في شكل برنامج عمل مع جدول زمني. والجدير بالذكر أن ثمة تداخل بين كثير من هذه الأعمال والأنشطة، ففي حين يمكن إنجاز مجموعة منها دفعة واحدة وفى وقت واحد، إلا أنه في بعض الأحيان لا يمكن البدء في نشاط ما قبل إنجاز أعمال أخرى تسبقه، فعلى سبيل المثال، لا يمكن صياغة التعاريف والتعليمات قبل تصميم الإستمارات، كما لا يمكن تقدير المستلزمات المادية قبل تقدير أعداد المشتغلين في العمل الميدانى.

2 -مرحلة جمع البيانات:

ويطلق عليها أحيانا مرحلة الأعمال الميدانية، ويتم خلالها تنفيذ الأعمال التالية:

أ -الأعمال التمهيدية:

وهي الأعمال الميدانية التمهيدية، ويدخل في هذه المجموعة بشكل خاص:

1-عمليات تحديد حدود المدن والتجمعات السكانية المختلفة وتحديث الخرائط.

2-تحديد مقرات العمل الميدانى وتجهيزها بكل وسائل العمل.

3-توزيع المستلزمات المادية للأعمال الميدانية من سجلات ومطبوعات وأجهزة على كافة المناطق.

3 إعداد قوائم المشتغلين بكافة مراحل العمل وتدريبهم (مركزيا ومحليا).

ب -الأعمال الميدانية:

وتشمل أعمال الترقيم والحصر لكافة الطرق والأحياء والمبان ي ومكوناتها وترقيم المنشآت، وكذلك عد السكان وما يلي ذلك من أعمال ميدانية لإنجاز هذه الأعمال بكل دقة وجودة عالية مثل مراقبة الجودة في عملية إجراء التعداد.

3 –مرحلة **تجهيز البيانات:**

ويتم خلالها مجموعة من العمليات الت ي تقود فـي النهاية إلى استخراج النتائج النهائية للتعداد، وتتلخص هذه العمليات في:

أ –مراجعة البيانات وتدقيقها وتنقيحها من الأخطاء.

ب–ترميز البيانات للبنود غير سابقة الترميز (مثل المهنة والنشاط الإقتصاد ي والمؤهل العلمي).

جـ –إدخال البيانات.

د –معالجة البيانات واستخراج الجداول المطلوبة وذلك وفقا للنظم والبرامج التي تصمم لذلك.

4 –مرحلة **تقييم وتحليل البيانات:**

يقصد بتقييم البيانات دراسة المعلومات التي تم الحصول عليها والمؤشرات المستخلصة منها، وتقييم مدى منتقيتها والتحقق من عدم وجود تعارض بينها وبين المعلومات المتوفرة من مصادر أخرى، وذلك قبل إتاحتها للاستخدام.

أما تحليل البيانات فهو باختصار دراسة الأرقام والمؤشرات التي تم الحصول عليها وتفسير مدلولاتها وبيان العوامل المختلفة التي أثرت في مستوياتها أو تأثرت بها، الأمر الذي يضيف لنتائج التعداد أبعادا جديدة ويزيد من فائدتها لمستخدمي البيانات وصانعي القرار.

5 –مرحلة **نشر البيانات:**

وهي عملية تهدف إلى إتاحة البيانات التي تم جمعها وتجهيزها لكل من يرغب فيها أي الى أكبر عدد ممكن من المستخدمين عبر وسائل تقليدية أو وسائل حديثة، بما في ذلك نشر كافة التقارير التي تتضمن نتائج تقييمها والدراسات التحليلية الت ي أجريت حولها ويتم ذلك بأكثر من وسيلة:

1 – **الوسيلة التقليدية:**

يمكن استخدام بعض الوسائل التقليدية لنشر بيانات التعداد منها:

أ – التقارير الاحصائية.

ب – مناشير مختلفة الأنواع.

ج–التقارير الصحفية.

ويتم مراعاة ان تكون البيانات المعروضة سهلة وبسيطة ويستخدم فيها وسائل تكنولوجية حديثة مثل الرسومات والألوان بحيث يستطيع القارئ فهمها والاستفادة منها.

ويعتمد الجهاز المركزي المكلف بعملية الإحصاء وهو في الجزائر الديوان الوطني للإحصائيات في إعداد وإخراج هذه التقارير على معايير وضوابط محددة لتكون منسقة وموحدة من ناحية الشكل والترتيب بأسلوب نشر التقارير الاحصائية.

2 – الوسيلة الإلكترونية: وهذه الوسيلة تتركز في:

أ – النشر عبر الانترنت: ويعتبر القناة الأفضل والاولى في النشر وذلك لأن التوجه حاليا في عملية النشر هو إتاحة المجال والفرصة المتساوية لجميع مستخدم ي البيانات بشكل عادل وسريع دون إعطاء الاولوية لأحد وذلك حسب مستويات معينة ومحددة.

ب – النشر عبر وسائط إلكترونية أخرى مثل الـ CDs وهو تحميل معظم التقارير على هذه الوسيلة.

ج – قيام الديوان بنشر كثير من التقارير والبيانات الاحصائية عن التعداد وذلك من خلال وسائل العرض الإلكتروني وذلك لاستخدامها في الاجتماعات والمحاضرات والندوات وورش العمل.

د – انشاء أطلس إحصائي الكتروني: جاءت فكرة الاطلس الاحصائي الإلكتروني بعد التطور التكنولوجي في مجال البرمجيات وخاصة ظهور برمجيات نظم المعلومات الجغرافية SIG حيث تعتبر هذه البرمجيات عاملا مهما في تطور عملية معالجة ونشر البيانات الاحصائية وتحليلها وربطها بالبعد الجغرافي المكاني.

يعتبر انتاج هذا الاطلس من المخرجات المهمة والوسائل المتقدمة في نشر البيانات الاحصائية حسب توزيعها الجغرافي، مما يوفر الوقت والجهد على الباحث والدارس في فهم البيانات وربطها مكانيا وتحليلها ومقارنتها مع بعضها البعض.

مراقبة جودة أعمال التعداد العام للسكان والسكن

يعمل الديوان دائما عند إجراء أية أعمال ميدانية لجمع أي بيانات بحث إحصائي، أو إحصائية دورية، أو تعداد عام، علي وضع العديد من الضوابط، لأحكام الرقابة على التنفيذ الميداني لضمان نسبة عالية من الشمولية والدقة عند جمع البيانات، لتحقيق الأهداف المرجوة من إجراء البحث الإحصائي أو التعداد.

وتعتبر هذه العملية هي ثاني المراحل الميدانية التمهيدية التي تسبق إجراء التعداد العام للسكان والسكن، والتي تهدف إلى ترقيم الأحياء والتجمعات السكنية في كل المناطق على الطبيعة وعلى الخرائط وتقدير عدد المساكن في كل تجمع، ومعالجة بياناتها بالحاسب الآلي، وذلك بمتابعة جميع التغيرات التي طرأت على الأحياء من إلغاء وإضافة أو ضم، وتقدير ما بتلك التجمعات من مساكن ومنشآت، ومن ثم توزيعها إلى مناطق عمل إحصائية (مناطق عمل مفتشين ومراقبين) وتهدف هذه العملية إلى:

- التعرف على حدود المدن وتقسيمها إلى أحياء وتجمعات وترقيم البنايات.
- توزيع مكونات المدن إلى مناطق عمل مفتشين ومراقبين.
- إعداد خرائط المدن والمفتشين والمراقبين.
- تقدير عدد المنشآت تمهيدا لتعداد المنشآت.
- الحصول على إحداثيات لكافة التجمعات بالمدن.

وتميزت هذه العملية عن قرينتها في التعدادات السابقة بان عملية الإدخال والمعالجة لجميع بيانات المدن من بيانات جغرافية وسكانية واقتصادية، وإعداد الخرائط اللازمة، وتقسيمها إلى مناطق عمل إحصائية تمت بتزامن مع العمل الميداني، بحيث انه في نهاية العمل الميداني تصبح المنطقة الإدارية التي تم تحديث دليل مسمياتها السكانية منتهية وجاهزة لمرحلة العد الفعلي ميدانيا ومكتبيا، ساهم ذلك في رفع كفاءة العمل ودقته وتقصير مدة

الإدخال والمراجعة وذلك بمتابعة جميع التغيرات التي طرأت على هذا الدليل من إلغاء وإضافة أو حذف، وتقدير ما بتلك المسميات من مساكن ومنشآت، ومن ثم توزيعها إلى مناطق عمل إحصائية.

الاستمارة:

تحتوي إستمارة التعداد على عدة أجزاء أو أبواب وفي كل جزء يوجد مجموعة من الأسئلة المصنفة والمرتبة وغالبا ما تكون هذه الأبواب كالتالي:

- الخصائص الديموغرافية
- الخصائص التربوية
- الخصائص الاقتصادية
- المساكن وظروف السكن
- الأسر وظروف العيش
- التغطية الاجتماعية
- التنقل
- التحرّك وخصائص الهجرة

تقسم المهام والوظائف في عملية التعداد وفق تنظيم إداري هرمي من المستوى المركزي إلى القاعدة حتى يتسنى التحكم في مختلف الجوانب التقنية والتنظيمية وكذلك إستنادا للإدارة المركزية والمحلية التي إكتسبت خبرة من التعدادات السابقة واعتادت على عملية التنظيم. ويمكن تلخيص هرم المسؤوليات على النحو التالي:

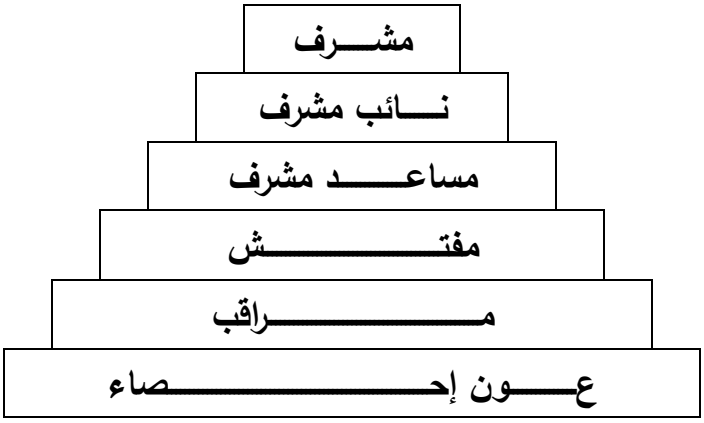

إن لكل فرقة أعوان مسؤول الفرقة والذي يقوم بالمراقبة اليومية لعمل الأعوان، ويجب الإشارة هنا إلى أن كل عون يدون المعلومات حول الإستبيان حتى يتسنى في حال إحتياج التصحيح معرفة العون الذي قام بملئ الإستبيان وكذا الأسرة المعنية. كما أن هناك درجات في المسؤولية من القاعدة وصولا إلى المستوى المركزي وهذا بهدف ضمان أكبر قدر ممكن من صحة البيانات المتحصل عليها. بعد جمع البيانات ومراجعتها ميدانيا ومكتبيا يقوم القائمون على العملية بتبويبها في صورة يمكن الإنتفاع بها حسب الخصائص المختلفة وغالبا ما يستخدم التبويب الآلي وأهم الجداول التي تدخل في إطار التبويب نجد:

_جداول توزيع السكان حسب فئات العمر المختلفة وحسب الجنس.
_جداول توزيع السكان الجغرافي حسب الولايات.
_جداول توزيع السكان حسب المستوى التعليمي.
_جداول توزيع السكان حسب الوضعية الإجتماعية.
_جداول توزيع السكان حسب النشاط الإقتصادي.

يمكن بعد معالجة البيانات القيام بتحليل التركيبة السكانية وكذا ظروف معيشة السكان على مستوى الأسر والأفراد وذلك بإستخدام عدد كبير من المؤشرات الديموغرافية وكذلك المتغيرات الإجتماعية والإقتصادية.

الصعوبات المرتبطة بعملية التعداد:

تحتاج عملية التعداد الشامل، إلى إستعدادات هائلة وتحتاج إلى نفقات وجهود كبيرة، ولكنها مع ذلك لا تخلو من بعض المشاكل التي من أبرزها:

أ–أن يكون في العادة عدد من الإستمارات لم تتم عملية ملئها بالشكل السليم أو أن المعلومات الواردة فيها لا تكون وافية أو أنها متضاربة، وفي مثل هذه الحالات فإننا نميل في الغالب إلى إلغائها الأمر الذي يؤثر على دقة عملية التعداد وينقص من مصداقيته.

ب–يغلب أن تكون بعض الحالات التي لم يكن بالمستطاع حصرها لسبب أو لأخر. وكمثال لذلك نذكر حالات البدو والرحل الذين يصعب حصرهم في مان محدد، وبذلك فإن أعداد هؤلاء الأشخاص قد لا يكتب لها أن تدخل ضمن بيانات التعداد.

ج–تحتاج عملية التعداد الى القيام بزيارات منسقة للمواقع التي سيتم فيها حصر الأفراد في نطاقها، للتعرف عليها وتقدير حجم القاطنين فيها حتى يتم تخصيص عدد كاف من وظفي التعداد لها، وفي العادة فإن مثل هذه العملية مضنية من ناحية، وقد تأتي ناقصة من ناحية أخرى.

د–أنه في يوم التعداد، شأنه شأن بقية الأيام الأخرى، تحصل حالات ولادة جديدة وكذلك حالات وفيات جديدة وبذلك يصعب الوقوف على العدد الدقيق للأفراد في المناطق المختلفة.

هـ– إذا كان عدد السكان كبيرا نوعا ما، وكانت البيانات المطلوبة عنهم متعددة ومتشعبة فإن عملية تبويبها واستخلاص المؤشرات العامة لها تصبح عملية صعبة مالم يتم استخدام الحاسبات الإلكترونية، ومع ذلك تظل هناك صعوبة تتمثل في تغذية المعلومات داخل الحاسب الإلكتروني، تمهيدا لتفريغها وتحليلها.

وفي العادة فإن التعدادات السكانية لا تتم كل سنة وإنما كل عشر سنوات مرة واحدة. نظرا لكلفتها والإستعدادات التي تتطلبها، وما يتم عمله عادة في السنوات التي تتوسط سنوات التعداد هو أن يتم تقدير أعداد السكان باستخدام معدلات خاصة لهذا الغرض، وتقوم هذه المعادلات عادة إما على فكرة المتتالية (المتوالية) العددية أو الهندسية وهناك طرق أخرى نتعرض إليها في مباحثنا القادمة.

التعداد بالعينة:

نظرا لطول الفترة من تعداد إلى أخر (10 سنوات) وللتكاليف المعجزة عن ذلك، لهذا فانه يفضل إجراء تعداد في منتصف المدة، إلا أن التعداد يبقى عملية ضخمة تحتاج إلى أعداد هائلة من الموظفين وإلى جهود كبيرة وأموال طائلة، ومن تم فإنه يلجأ إلى استخدام أسلوب "العينة" في إجراء التعداد، على أن تكون هذه العينة ممثلة للمجتمع تمثيلا جيدا حسب تركيب السكان وتوزيعهم الجغرافي وما إلى ذلك من خصائص. إضافي إلى الهدف الرئيسي فإن التعداد بالعينة يستعمل للأغراض التالية:

-لتلبية الإحتياجات المستجدة من وقت إلى آخر.

-لتوفير بيانات تفصيلية عن بعض الظاهرات السكانية وذلك لغرض الدراسات والأبحاث السكانية.

-لتقويم دقة وشمولية البيانات الأخرى مثل التعداد والإحصاءات الحيوية.

تسجيل السكان:

هو نظام إحصائي استعمل بصفة إجبارية في بعض الدول كإيطاليا، الدنمارك، هولندا وبلجيكا حيث يعتمد هذا النظام على تكوين فهرس عام للأفراد، فكل شخص ما إن يولد حتى يدون إسمه في بطاقة شخصية خاصة به، كما يدون مع بطاقة الأم.

إن جملة البطاقات الفردية تكون ما يسمى بالسجل الشخصي لجميع السكان وتحفظ لدى الإدارة المحلية بالبلدة التي يقيم بها الشخص، كما تتبعه حينما ينتقل داخل الدولة. أما إذا خرج من البلد فتحفظ بطاقته في مصلحة للإحصاء بعد أن يكتب عليها إسم الدولة التي إنتقل إليها، وعند وفاته فإنها تبقى محفوظة لدى مصلحة الإحصاء ومن ثم فإن هذه المصلحة ستحتفظ بنوعين من البطاقات من الذين غادروا الوطن أو من الذين غادروا الحياة. أما بطاقات المقيمين فتوجد في أقسام الشرطة أو الإدارة المحلية لكل فرد.

التسجيلات الحيوية (سجلات الحالة المدنية):

تشمل تسجيل واقعات: المواليد، الوفيات، الزواج، الطلاق والهجرة فور حدوثها بشكل إجباري إلا أن ما يعاب على هذه الطريقة أنها تحصل في بعض وقائعها من أشخاص ليس لهم علاقة مباشرة بها. فالمولود الجديد مثلا يبلغ عنه من شخص أخر وكذلك الوفاة التي تتم من شخص غير متوفى، حيث قد لا يكون هناك حافز للأدلاء ببيانات دقيقة وقد يتأخر الإدلاء بذلك فيحصل أن يتوفى المولود فلا يسجل في سجل المواليد الأحياء.

الإحصاء العام للسكان والسكن في الجزائر 2008

إن عملية التعداد العام للسكان تطلبت عدة إجراءات ومجهودات كبيرة لإنجازها من أجل التمكن من إحصاء كل السكان بمختلف فئاتهم العمرية ومناطق تواجدهم وهي العملية التي يستغرق التحضير لها قبل انطلاقها مدة زمنية تصل الى 12 شهرا. حيث بدأ التحضير للقيام بالتعداد العام لسكان الجزائر سنة 2007 غير أن العملية في حد ذاتها تستغرق مدة لا تتجاوز عشرة أيام، وذلك بتوفير إمكانيات مادية كبيرة وبشرية تصل الى حوالي 25 ألف موظف مكلف بعملية التعداد حتى يتسنى تغطية كامل مناطق الوطن، لا سيما أن العملية تعتمد على العمل الجواري بحيث يقوم المشرفون عليها بزيارة كل المنازل من أجل معرفة العدد الحقيقي لأفرادها وبالتالي تحديد عدد السكان في كل بلدية، ومنه في كل دائرة وولاية للوصول الى معرفة نسبة النمو الديمغرافي على المستوى الوطني في 48 ولاية ورغم أن عملية التعداد في الميدان لا تستغرق مدة طويلة، حيث لا تتجاوز عشرة أيام بفضل الإمكانيات التي تسخر لها والتحضير لها منذ سنة كاملة.

إلا أن الإعلان عن نتائجها يستغرق مدة طويلة، تصل في أغلب الأحيان الى ما يقارب الثلاثة أشهر لنشر النتائج الأولية فقط، على أن تمدد هذه المهلة أكثر للإعلان عن النتائج النهائية.

وتأخذ عملية إجراء التعداد العام للسكان بعين الاعتبار كل المتغيرات التي تم تسجيلها في تلك المدة لاسيما ما تعلق بنسبة الولادات والوفيات، وتغيير الإقامات الى عناوين أخرى

وبلديات اخرى، بالإضافة الى مراعاة الخريطة الجغرافية والتقسيم الإداري إذا طرأت عليه بعض التغييرات.

وللتذكير فإن الديوان الوطني للإحصائيات الذي له عدة فروع عبر الوطن هو عبارة عن هيئة عمومية، مهمته إنجاز دراسات إحصائية لمختلف الوزارات والمؤسسات التابعة للدولة حول عدة مواضيع ومجالات مختلفة لاستغلالها في بحوث، دراسات تقييمية وتحليلية للوضع انطلاقا من الواقع، بإجراء تحقيقات ودراسات ميدانية والاعتماد على أرقام رسمية خاصة ما تعلق بالعمل، الاستهلاك، وواقع وآفاق الصناعة، التجارة، أسعار الإنتاج الصناعي المحلي، وكذا مؤشرات الإنتاج الصناعي، وأيضا المؤشرات والقيم المتعلقة بإستيراد السلع، بالإضافة إلى القيام بعمليات إحصائية حول البطالة، التشغيل، السكن وغيرها من المواضيع في كل سداسي وأحيانا سنة، الى جانب إحصاء مجالات أخرى حسب الحاجة بعد تلقي طلبات من جهة معينة وذلك بتكليف فريق مختص في الإحصاء ينزل الى الميدان ويقوم بتحقيقات لجمع المعلومات من مختلف الجهات المعنية، الى جانب القيام بعملية مقارنة بين الارقام المحصل عليها خلال فترة الاحصاء وتلك التي سجلتها الفترة التي سبقتها بغية الوصول الى إجراء مقارنة بين المرحلتين، علاوة على جمع معطيات من أصحاب الاختصاص في الميدان الذي يجري بشأنه الإحصاء لمعرفة أسباب الظاهرة، نقاط ضعفها وقوتها، وكذا دواعي ارتفاعها او انخفاضها بالاعتماد على معلومات واقعية، خاصة في المجال الاجتماعي والاقتصادي.

ويساهم الديوان الوطني للإحصائيات في اعداد تقارير سنوية لتنفيذ المخطط الوطني والمشاريع المتعلقة بمخططات وبرامج وطنية لأشغال الإحصائيات، حيث يتكفل بمهمة إحصاء الأعمال التقنية المنسقة التي تكون قيد الإنجاز، وكذا استغلال وتحليل التحقيقات وعمليات التعداد السكاني، بالإضافة الى وضع سجلات وقواعد معلومات لضمان التسيير، ونشر وترقية المعلومات الاحصائية عن طريق مجموعة من المنشورات منها " الدليل الاحصائي للجزائر في بعض الأرقام " المؤقتة كالمجلات، الكشوف، وغيرها من المنشورات وتتولى الفروع الأربعة للديوان الوطني للإحصائيات بكل من وهران، قسنطينة، و ورقلة و الجزائر، مهمة القيام بتنفيذ برنامج عمل الديوان على المستوى الجهوي خاصة ما تعلق

بالتحقيقات والدراسات الاحصائية، توزيع منشورات الديوان على المستوى المحلي، وأيضا المساهمة في انجاز منشورات الديوان حول المناطق التي تتواجد بها بالإضافة الى مساعدة الإدارات المحلية في انجاز أعمال إحصائية في إطار برنامج مرخص به من طرف المديرية العامة وفقا لما تنص عليه المادة رقم 6 من المرسوم رقم 95-159 المؤرخ في 3 جوان 1995 ·

بدأت العملية الخامسة للإحصاء العام للسكان والإسكان في الجزائر في سنة 2008 بمشاركة 60 ألف موظف إحصاء قاموا خلال 15 يوما بالانتشار. تهدف هذه العملية لجمع البيانات عن أوضاع العمل والبطالة والتركيبة الديمغرافية ومستويات التعليم والتدريب وخدمات الإسكان ووسائل الراحة في البيوت ولحسن سير هذه العملية قامت الهيئة الوطنية للإحصائيات بطباعة دليل يتكون من 120 صفحة يستخدمه موظفو الإحصاء . ويتضمن هذا الدليل 6 أبواب مخصصة لدور وسلوك موظفي الإحصاء ووثائق ونماذج الإحصاء وتحديد المفاهيم والتعاريف المستخدمة في العملية والإجراءات التي يجب إتباعها من قبل موظفي الإحصاء بالإضافة إلى طريقة ملء نماذج ووثائق الإحصاء يشار إلي أن عملية الإحصاء للسكان والسكن تنظم في الجزائر كل 10 سنوات إلا أنها ستنفذ إعتبارا من عام 2013 كل خمس سنوات ويتضمن الإحصاء العام الخامس للسكان في الجزائر تجديدا يتمثل في إدخال نموذج يتعلق بالجماعات المحلية تم إعداده بطلب من هذه الجماعات للتعرف علي مشاغل وإهتمامات المواطنين حول انشطة التنمية التي يجب تنفيذها علي المستوى المحلي يذكر أن أول إحصاء عام للسكان نظم بين 4 و 17 أبريل 1966 وأظهر أن الجزائر تعد 12 مليونا و 102 ألف نسمة في حين أكد الإحصاء العام للسكان الذي أجري من 12 إلي 26 فبراير 1977 أن البلاد تضم 18 مليون و 250 ألف نسمة الذين إرتفع عددهم إلي 22 مليونا و 971 ألف و 558 مواطن وفقا للإحصاء الثالث الذى عرفته الجزائر بين 21 مارس و4 أبريل 1987

أما الإحصاء الرابع الذي نظم من 25 يونيو إلى 9 يوليو 1998 فأظهر أن عدد سكان الجزائر يبلغ 29 مليونا و100 ألف و867 نسمة.

التحضير للإحصاء العام للسكان والسكن في الجزائر 2018

إن تنظيم التعداد العام يتطلب قرارا سياسيا من أعلى مستوى في الدولة. فبالنسبة للتعداد الذي ستقوم به الجزائر سنة 2018 تم إصدار مرسوما تنفيذيا الجريدة الرسمية رقم 266-15 مؤرخ في 13 أكتوبر سنة 2015 يتضمن وضع الهيكل التنظيمي العام للإحصاء العام للسكان والإسكان لسنة 2018.

وحدد المرسوم وضع هيكل تنظيمي عام للإحصاء العام للسكان والإسكان لسنة 2018 والذي اشتمل على لجنة وطنية للإحصاء العام للسكان والإسكان ولجنة ولائية وأخرى بلدية ولجنة تقنية عملياتية. على أن تكلف اللجنة الوطنية بضبط مخطط سير عمليات الإحصاء ومتابعته ودراسة وضبط كل التدابير والأعمال الكفيلة بضمان نجاحه التام، من خلال دراسة الوسائل البشرية والمادية الضرورية لتحضير وتنفيذ واستغلال الإحصاء العام للسكان والإسكان وتم تكليف اللجنة بتحديد التاريخ المرجعي وفترة إجراء الإحصاء العام للسكان والإسكان القادم والذي سيجرى في غضون العام 2018.

الحالة المدنية

مقارنة بالدول النامية فإن الجزائر في مستوى مقبول جدا من حيث نظام الحالة المدنية (وتعرف في بعض البلدان بالسجلات الحيوية) ويعود تأسيس هذا النظام إلى العهد الإستعماري الذي أنشأ في فترة الإستعمار الفرنسي فبالنسبة للأفراد الجزائريين لم يستفيدوا من هذا النظام خاصة في السنوات الأولى.

ورثت الدولة الجزائرية الحالة المدنية عن المستعمر الفرنسي سنة 1962 واستمرت في تسييرها وتطويرها مع تطور الجزائر واستحداث مدن وبلديات جديدة. إن هذا النظام موجود ضمن الإدارة المحلية القاعدية وهي البلدية فوجود هذه الإدارة في جميع المناطق يعطي للحالة المدنية قيمة كبيرة، كما أن تقريبا كل الجزائريين مسجلين في دفاتر الحالة المدنية. إن القانون والنظام الإداري الجزائري يفرضان على كل المواطنين القيام بتسجيل أحوالهم

الشخصية لدى مصالح الحالة المدنية: حالات الولادة، حالات الزواج، حالات الطلاق، حالات الوفاة. من المهم الإشارة إلى أن وزارة الداخلية والجماعات المحلية باشرت مؤخرا عملية رقمنة مصالح الحالة المدنية فأصبح المواطنون بإمكانهم إستخراج وثائق الحالة المدنية من أي منطقة في الجزائر، كما يسهل هذا التحديث عملية متابعة و إستغلال المعطيات على المستوى الديموغرافي .أما من الجانب الإحصائي فهناك تعاون تقليدي بين الديوان الوطني للإحصاء وكل مصالح الحالة المدنية في البلديات على المستوى الوطني حيث تقوم هذه الأخيرة بصفة شهرية بملأ إستمارة خاصة تتضمن المعطيات الديموغرافية (الزواج، الولادات، الوفيات) وتقوم بإرسالها للديوان الوطني للإحصاء الذي يقوم بإستغلال تلك البيانات وتحليلها وإعداد تقارير دورية عن الحالة الديموغرافية للجزائر .تتسم هذه التقارير بمصداقية كبيرة وذلك بالنظر لنسبة التغطية القريبة من المئة بالمئة حيث يتمكن الديوان الوطني للإحصاء من إعطاء أرقام واقعية على المستويين الوطني والمحلي . فبالإضافة للتعداد السكاني تعتبر الحالة المدنية مصدر مهم وأساسي للمعلومات الديموغرافية للجزائر.

تاريخ الحالة المدنية في الجزائر

نشأت الحالة المدنية في الجزائر أثناء وجود الإستعمار الفرنسي وكان تأسيسها سنة 1830 إلا أنها كانت تخص السكان الأوروبيين. كما أخضعت الإدارة الفرنسية عملية الدفن سواء بالنسبة للأوروبيين أو الجزائريين إلى ضرورة التصريح بالوفاة من أجل الدفن. ابتداءا من سنة 1875 تحسنت تسجيلات السكان لدى مصالح الحالة المدنية بعد أن أصبح عدم تسجيل الولادات والوفيات يعاقب عليه القانون. بدأ السكان الجزائريون يخضعون لضرورة تصريح الحوادث الديموغرافية بعد صدور قانون 23 مارس 1882 والذي خص جميع السكان أوروبيين وجزائريين خاصة المقيمين منهم في شمال البلاد، رغم هذا هناك نقص في نوعية المعلومات فمثلا لم يكن هناك تميز من حيث الجنس في الولادات والوفيات حتى سنة 1887. بعد هذا التاريخ تحسنت التسجيلات في الشمال سنة 1894 وفي الصحراء 1901، أما البدو الرحل باشروا التسجيلات سنة 1952.

في الواقع كان تطور نظام الحالة المدنية في تلك الفترة متعلق بتطور الإدارة الاستعمارية. وفيما يتعلق بنشر البيانات الإحصائية فإنها كانت بصفة دورية وتهدف لتقديم المعلومات للحكومة فيما يخص العمليات الحربية والتقدم في مسار استعمار الجزائر.

من الاستقلال حتى سنة 1970

كان تطور الحالة المدنية في الجزائر وكذلك بالنسبة لنظامها الإحصائي عبر مراحل. بعد الاستقلال تحسن هذا النظام الذي ورثته الجزائر عن الاستعمار الفرنسي فإبتداءا من سنة 1964 تحسنت عملية تنظيم سجلات الحالة المدنية فأصبح إحصاء الحوادث الديموغرافية يتم بصورة أفضل وذلك عبر إنشاء ثلاث استمارات الأولى مخصصة للزواجات، والثانية للولادات الحية أو الولادات الميتة، والثالثة للوفيات.

الحالة المدنية ابتداءا من 1981

في سنة 1981 تم إنشاء الديوان الوطني للإحصائيات الذي خلف الهيئة الوطنية للتعداد والمسوح الإحصائية التي أنشأت سنة 1964. فبهدف معرفة الوضعية الديموغرافية للجزائر باشر الديوان الوطني نوعين من المسوح التي مست أربع حوادث ديموغرافية: الولادات، الوفيات، الولادات الميتة والزواجات. كان أحد هذه المسوح شاملا أما الأخر فكان عن طريق عينة.

إن الحالة المدنية هي من أهم مصادر المعطيات الديموغرافية والتي تتميز بالثراء والمصداقية خاصة وأن الجزائر تقوم بتطوير هذا النظام وهذا ما يعطي قيمة أكبر للمعطيات التي تتعلق بأهم الأحداث الديموغرافية وهي الولادات والوفيات والزواجات.

توجد في مصالح الحالة المدنية ثلاث أنواع من السجلات وكل سجل يتكون من نسختين وهي: سجل عقود الميلاد، سجل عقود الزواج وسجل عقود الوفيات. إن المسؤول عن سير الحالة المدنية هو ضابط الحالة المدنية مع مسؤولية كبيرة أيضا لرئيس البلدية كما أن

وظائف الحالة المدنية وطريقة سيرها وكيفية حفظ السجلات يضبطها قانون خاص يسمى قانون الحالة المدنية (ق.ح.م).

إن من المهام الأساسية الملقاة على عاتق ضباط الحالة المدنية هي التكفل والحفاظ على السجلات التي تعتبر مستندات إدارية رسمية نظرا لقوتها الثبوتية وحجتها.
فيما يلي بعض الأمثلة عن طريقة التكفل سجلات الحالة المدنية حسب ما ينص عليه القانون وهذا يبين أهمية السجلات في شؤون التنظيم العام للسكان وللبلاد بصفة عامة:
يجب ترقيم تلك السجلات من الصفحة الأولى إلى الأخيرة وعرضها عل رئيس المحكمة أو القاضي الذي يحل محله. للتأشير على كل ورقة طبقا للمادة 07 من ق.ح.م. ليحرر لقاضي محضر افتتاح السجل الذي يحدد فيه الأوراق المكونة له مادة 07 من ق.ح. م.
عند انتهاء كل سنة – 12/31– يلتزم ضباط الحالة المدنية بختم وقفل السجلات وإيداع نسخة منها بمحفوظات البلدية وترسل النسخة الثانية إلى كتابة ضبط السجل القضائي المختص في أجل لا يتعدى الشهر من القفل.

يلتزم ضباط الحالة المدنية عند القيد في السجلات مراعاة بعض القواعد القانونية منها وجوب ضمان توقيع المصرحين بالولادات أو الوفيات عند تحرير العقود الموجودة بالسجلات. إن ضابط الحالة المدنية مكلف بحفظ السجلات طبقا لأحكام المادة (18) التي تنص بأن يناط حفظ السجلات الجاري استعمالها بضابط الحالة المدنية كما أن السجلات الأصلية الأخرى للسنوات السابقة يناط حفظها بضابط الحالة المدنية. كما أن قانون الحالة المدنية يحدد أيضا قواعد الحفظ للسجلات التي يجب أن تحفظ السجلات بمركز البلدية وبمراكز القنصليات وبالمجالس القضائية ، يكون الحفظ لمدة 100 سنه ابتداء من تاريخ اختتامها وبعدها تحول لمصالح الأرشيف.

بالنسبة للقواعد الخاصة بعقود الحالة المدنية فهي القواعد الخاصة بكل ووثيقة على حدى (وثيقة الميلاد، ووثيقة الزواج، وثيقة الوفاة). أما ما يتعلق بعقود الميلاد فيجب تلقي التصريح من الأشخاص المعنيين وهم الأب ، الأم، الطبيب، القابلة، أو شخص حضر الولادة،

الشخص الذي ولدت الأم عنده والشخص الذي وجد مولودا كما يجب تحرير شهادة الميلاد فورا. وعند تحرير عقد الميلاد يجب على ضابط الحالة المدنية الالتزام بالبيانات التالية: ساعة الولادة والمكان الذي وقعت فيه وجنس الطفل، تحديد يوم الولادة، الشهر، والسنة والأسماء التي أعطيت له، أسماء وألقاب وأعمار ومهنة ومسكن الأب والأم أو المصرح إن وجد.

كما يستلزم احترام أن تكون الأسماء جزائرية واستثناء يجوز اختيار أسماء غير جزائرية بالنسبة للذين يعتنقون ديانة غير إسلامية، ويكون اختيارها من الأب أو الأم أو المصرح، أو المولودين بالخارج وكذلك وجوب تفادي الأسماء غير المعروفة في العادات والأعراف.

المسوح السكانية

المسوح بالعينة:

تعد المسوح بالعينة سواء الديمغرافية منها أو الاقتصادية أو الاجتماعية مصدرا من مصادر جمع البيانات السكانية وتعرف المسوح بالعينة على أنها أسلوب آخر لجمع البيانات عن خاصية أو مجموعة خصائص للمجتمع وذلك باقتطاع جزء صغير المجتمع وإجراء الدراسة الإحصائية والتحليلات اللاحقة معتمدة على هذا الجزء وتسمى عملية اقتطاع جزء من المجتمع وشمول المفردات التي يتألف منها هذا الجزء المقتطع بالعينات. إن المسوح بالعينة يمكن أن تعطي نتائج على مستوى عال من الدقة والشمول إذا ما توفرت فيها الضوابط الفنية المتعلقة بمستوى سحب العينة ومراعاتها للظروف المحلية وخصوصية المجتمع بالإضافة إلى مراعاة احتساب أخطاء التقدير عند تفسير النتائج.

وتتصف المسوح بالعينة بمرونة في طريقة تنفيذها وتدني تكاليفها المادية إلاَ أن هناك محاذير ينبغي التركيز عليها عند تصميم عينة المسح منها أخطاء التحيز بالإضافة إلى عدم مراعاة تخفيض وتقييم أخطاء التقدير وكذا تحديد الحجم الأمثل لعينة المسح وكل ذلك قد يؤدي إلى ضعف النتائج إذا لم يتم تلافيها.

مقارنة بين المسوح بالعينة والتعدادات (مزايا وعيوب)

مزايا المسوح بالعينة:

لقد ازداد خلال السنوات الماضية استخدام المسوح بالعينة وكان النجاح يحالف معظم تلك المسوح لما أعطته من نتائج جيدة أمكن الاعتماد عليها وبنفس الوقت كانت التكاليف والجهود المبذولة أقل بكثير مما يحدث في التعدادات الشاملة وبناء على ذلك يمكن درج بعض المميزات التي ساعدت كثيرا على الاستخدام المكثف والواسع للمسوح ومنها:

إن شمول جزء وليس الكل من المجتمع الإحصائي بالمسح يتيح فرصة للتعمق الأكثر في الحصول على بيانات أكثر تفصيلا عن خصائص المجتمع إذ أن التعداد لا يتيح مثل هذه الفرصة نتيجة كثرة عدد مفردات المجتمع المشمولة مما يجعل جمع بيانات تفصيلية عن كل مفردة أمرا في غاية الصعوبة.

إن تكاليف التعدادات تكون عالية جدا نظرا لما تتطلبه من صرف على طبع أعداد هائلة من الاستمارات والجداول واستخدام أعداد كبيرة من العاملين ووسائل النقل ومستلزمات العمل الأخرى.

تتميز أساليب العينات بسرعة استخراج النتائج، فنظراً لضخامة عدد الاستمارات وكثرة البيانات التي تتضمنها عملية العد الشامل فإن تحليل هذه البيانات ونشرها يستغرق عادة فترة زمنية طويلة نسبيا في حين يمكن استخراج نتائج عملية المسح بوقت قصير بكثير نتيجة قلة عدد المفردات المشمولة بهذا الأسلوب.

الاعتناء والتركيز على تدريب العاملين ومتابعة وتدقيق البيانات التي يتم الحصول عليها ويمكن السيطرة عليه وانجازه بصورة أفضل وبنوعية أعلى مقارنة بالتعدادات التي تستخدم أعداد كبيرة من العاملين.

عيوب المسوح بالعينة:

لا يمكن استخدام المسوح لكافة الموضوعات والخصائص فلأغراض التنمية الشاملة يتطلب أحيانا توفير بيانات عن أصغر الوحدات الإدارية والجغرافية في البلد وهذا يجعل من الصعب استخدام المسوح عند الحاجة إلى هذا المستوى من البيانات وعندها يجب استخدام التعدادات.

إن التعدادات هي الأساس في تكوين وإعداد المسوح اللاحقة، بسبب تغير في كثير من المعالم الأساسية للتكوينات الاجتماعية والاقتصادية، وإذا تأخرت إجراء التعدادات يصبح إجراء المسوح أمرا في غاية الصعوبة.

احتواء المسوح على أخطاء العينة وهذا يحدث نتيجة لاقتطاع جزء صغير من المجتمع واعتماد النتائج على هذا الجزء إلاَ أن هذه الأخطاء أو الانحرافات يمكن حسابها بدقة.

عند استخدام أسلوب العينة بالخطأ تكون النتائج خطيرة ومضللة تماما وبالتالي يكون ضررها أكثر من نفعها.

المسح السنوي للديوان الوطني للإحصائيات

المسح الشامل:

– وهو تعداد كامل بصفة شهرية لكل الحوادث المسجلة في الحالة المدنية قصد الحصول على معلومات خام. إن هذه العملية تسمح بإستغلال المراسلات الرقمية الإحصائية المتعلقة ب 1541 بلدية.

– إن استغلال هذه البيانات يسمح بمعرفة الوضعية الديموغرافية على المستوى المحلي والوطني بصفة شهرية وبسرعة.

– يسمح هذا المسح بالقيام بتحليل أولي لتلك الحوادث الديموغرافية والقيام بتقديرات للسكان من أجل مراقبة التطور السكاني.

– حساب المعدلات الخام للولادات والوفيات والنمو الطبيعي والزواجات ومعدل وفيات الطفولة.

تقوم مصالح الحالة المدنية في الوطن بتسجيل الحوادث الديموغرافية في جدول تلخيصي يسمى الكشف الإحصائي (Bulletin statistique) الذي يتضمن المعلومات الأتية:

- إسم الولاية، الدائرة، البلدية.
- حركة السكان المسجلة في الشهر.
- الوفيات حسب العمر والجنس.
- الولادات الحية حسب الجنس.
- الولادات الحية عن طريق حكم قضائي حسب الجنس.

- الولادات الميتة حسب الجنس.
- الوفيات عن طريق حكم قضائي حسب الجنس.
- العدد الإجمالي للزواجات خلال الشهر.
- عدد الزواجات عن طريق حكم قضائي.

رغم ما تتيحه هذه الطريقة من إمكانية المتابعة والتحليل إلا أنها تحمل نقائص فمثلا عدم دورية إرسال الكشوف الإحصائية من طرف البلديات من طرف الديوان الوطني وكذلك النقائص المتعلقة بمكان إقامة الأشخاص.

إستنادا إلى هذه الكشوف الإحصائية فإن الديوان الوطني يقوم سنويا بنشر البيانات السكانية للوفيات حسب السن ولاسيما وفيات الأطفال ووفيات الرضع وذلك بالنسبة لكل بلديات الوطن فهذه الكشوف تسمح بحساب المعدل الخام للوفيات، العمر المتوقع عند الولادة حسب الجنس وكذلك معدل وفيات الاطفال فالديوان الوطني يقوم بحساب هذه المؤشرات بالنسبة للجزائر ككل.

المسح بالعينة: هذا المسح يتعلق بالأحداث الديموغرافية (الولادات، الوفيات، الزواجات). يستعمل في هذه العملية الإستمارة بهدف الحصول على معلومات أفضل مثلا فيما يتعلق بالوفيات يمكن الحصول على مكان الوفاة، مكان الإقامة، سبب الوفاة، الحالة الزواجية، الحالة الشخصية. يعتمد هذا المسح على عينة من البلديات التي يتم إختيارها عشوائيا. يتم تحديد مخطط المسح وحجم العينة حسب أهداف البحث. إن قاعدة المسح تتكون من 1461 بلدية (يتم إقصاء 48 بلدية التي هي في نفس الوقت مركز الولاية بالإضافة إلى إقصاء 32 بلدية تابعة لمنطقة الجزائر العاصمة).

مزايا المسح بالعينة:

- تكوين حجم كبير من المعلومات حول السكان.
- إعادة تحديد أماكن الأحداث الديموغرافية حسب مكان الإقامة.

نقائص المسح بالعينة:

- عدم إحترام أجال إرسال الكشوف الإحصائية إلى الديوان الوطني.
- تسجيل الأحداث لا يكون كاملا في بعض الأحيان أو يحمل خللا أو تبليغ غير صحيح فيما يخص الأحداث مثلا فيما يخص أسباب الوفاة.

هذه النقائص غالبا ما تعود لأعوان الإدارة في مصالح الحالة المدنية الذين ليس لهم تكوين مناسب في هذا الميدان.

إن عملية إرسال الإستمارات والكشوف الرقمية الشهرية تر عبر المراحل التالية:

1 – يقوم الديوان الوطني بإرسال الإستمارات الجاهزة للتعبئة للبلديات.

2 – تقوم البلديات بإرسال الاستمارات المملوءة إلى الملحقة الجهوية للديوان.

3 – بعد المراقبة والتصحيح وترميز الإستمارات من طرف أعوان الديوان الوطني، تأتي مرحلة معالجة المعلومات أين يقوم الأعوان بإفراغ البيانات.

4 – تعود الكشوف التي تم تفريغها إلى مكتب الديموغرافيا.

5 – يقوم مكتب الديموغرافيا بتصنيف وتوثيق الإستمارات.

6 – يقوم المكتب الجهوي بإرسال نتائج العمليات الإحصائية إلى المديرية العامة في الجزائر العاصمة حيث يتم نشرها في مجلة الديوان "معطيات إحصائية".

7 – يتم أيضا نشر المعطيات على المستوى الجهوي.

إن إجمالي عدد السكان المقيمين في 1 جويلية 2008 والمؤشرات المرتبطة تم تحيينها حسب نتائج استغلال الإحصاء العام للسكان والسكن.

قد يلجأ الباحث أو مستخدم المعلومات السكانية إلى مصادر ثانوية للحصول على المعلومات السكانية المختلفة وهي:

–الأبحاث والدراسات الديمغرافية والسكانية

–الإسقاطات السكانية: ويقوم بها الباحثون أو بعض الهيئات الحكومية وغير الحكومية المهتمة بشؤون السكان ويكون هدفها توقع الوضعية الديموغرافية للسكان في منطقة ما أو بلد ما على المدى القريب أو المتوسط أو البعيد. تكون هذه الإسقاطات مبنية على فرضية دنيا أو متوسطة أو عليا.

البيانات السنوية الدولية: تقوم بها الهيئات الدولية على غرار منظمة الأمم المتحدة أو البنك الدولي وغيرها والتي تجمع وتنشر مختلف البيانات الإجتماعية والإقتصادية والديموغرافية على مختلف دول العالم.

الإحصائيات الدورية: وهي تخص أحد الميادين الاجتماعية أو الاقتصادية أو الديموغرافية وعادة ما تقوم به الهيئات الحكومية وغير الحكومية مثلا كالإحصاءات الشهرية أو الفصلية في ميدان الشغل أو فيما يخص القضايا الأمنية مثل الإجرام أو حوادث المرور... إلخ.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

1 أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم، **المدخل العام للسكان**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2006.

2 عمر صفر، **نماذج في الدراسات السكانية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002.

3 نائل عبد الحافظ العواملة، **علم السكان (الأسس، النظريات، التطبيقات العلمية)**، الطبعة الأولى، الأردن، 2010.

4 فريد توفيق نصيراتي، **السياسات السكانية**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2009.

5 أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم، **الفكر الديموغرافي**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية،2006.

6 حامد عمار، **التنمية البشرية في الوطن العربي، المفاهيم السكانية**، الطبعة الأولى، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، القاهرة 1999.

7 طارق السيد، **علم إجتماع السكان**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2007.

8 عبد الله عطوي، **التنمية والسكان**، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، بيروت، 2009.

9 أيمن زهري: **ديمغرافية الشباب العربي، الأوضاع الحالية والاتجاهات المستقبلية.** اجتماع الخبراء حول تعزيز الإنصاف الاجتماعي، إدماج قضايا الشباب في عملية التخطيط للتنمية. أبو ظبي مارس 2009.

10 محمد عبد الحليم عمر، **السياسات السكانية من منظور إسلامي** –نظرة إجمالية، ندوة «السياسات السكانية: منظور إسلامي، اقتصادي» . 5–6 صفر 1427هـ الموافق 5–6 مارس جامعة الأزهر، مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي 2006.

11 أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم، **المدخل العام للسكان**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2006.

12 إبراهيم العيسى، **السكان في العالم المتغير**، الطبعة الأولى، الطبعة الثانية، الطبعة الثالثة،2003،2001، دار النشر بالشروق والتوزيع، القاهرة، 2004.

13 إبراهيم عبد الهادي الملحي ومحمد محمود المهدلي، **أسس علم السكان** ، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2005.

المراجع باللغة الأجنبية:

14-Bongaarts J., A « Framework for Analyzing the Proximate Determinants of Fertility », in *Population and Development Review*, Vol. 4, No. 1 (Mar. 1978), 1978, pp. 105-132.

15-Boumghar, A., «Les structure prestataires de service de planification famille : des difficultés persistantes malgré leur multiplication», in *Les documents et Manuels de CEPED*, N°8 Centre Français sur la population et développement, CEPED, 1998, Paris.

16-Blanchet D., « Reversal of the effects of population growth on economic growth since the end of the 1970's: reality or artefact? », in *Population Growth and Demographic Structure*, United Nations, 1999, pp. 41-73.

17-Chesnais, J. C., «La transition démographique : trente ans de bouleversements 1965 /1995) », in *Population du monde : enjeux et problèmes*, in *Travaux et documents de l'Ined*, Cahier n° 139, 1997, Paris.

18-Chenafi, F, «Etat-civil et analyse démographie-historique en Algérie : Historique, diagnostic et évaluation», in *Revue Sciences humaines et sociales*, N°11, Université d'Oran, juin 2013.

19-Davis K, et Blake J., « Social structure and fertility: an analytic framework », *Economic development and cultural change*, n° 4, 1956, pp. 211-235.

20-Direction de la population, Situation démographique et sanitaire 2000-2016, MSPRH, Alger, 2016, 39 p.

21- Direction de la population, Politique nationale de population, non-publié, MSPRH, Alger, 2001.

22-Sari Dj.، « Deux décennies d'urbanisation sans précédent en Algérie »، in *Croissance démographique et urbanisation، actes du séminaire international de Rabat (15-17 mai 1990)*، Paris : Presses universitaires de France، 1993, p. 371-377.

23-Festy، P.، *La Fécondité des Pays Occidentaux de 1870 à 1970*، Paris، PUF/INED، 1979, 398p.

24-Henry، L.، Technique d'analyse en démographie historique، Paris، Institut national d'études démographiques, 2ème édition 1988.

25-Haupt., A et Kane.,T.T , Guide de démographie, 4ème édition, Population Reference Bureau, Washington, 2004. 68 p.

26-Kateb, K. , *L'Histoire statistique des populations de l'Algérie pendant la période coloniale 1830-1962*. Paris : EHESS, thèse de doctorat, 1998, 490 p.

27-Landry, A, La révolution démographique, Paris, 1934, Ined, réed. 1982.

28-Thomas, R. M, (1798), Essai sur le principe de population. Paris : Éditions Gonthier. Collection : Bibliothèque Médiations. (Préface et traduction par le docteur Pierre Theil). 1963, 236 p.

29-Notestein, F.W., «Population-the long view», In T, W. Schultz. (ed), Food for the world Chicago University Press, 1945, Chicago.

30-Nations Unies (ONU), Department of Economic and Social Affairs, Population Division, *World Population Prospects: The 2010 Revision, Volume II: Demographic Profiles. ST/ESA/SER.A/317*، 993 p. 2011 b.

31-Office national des statistiques، Activité، emploi & chômage en septembre 2015، no. 726،

32-OFFICE NATIONAL DES STATISTIQUES. *4e recensement général de la population et de l'habitat, 1998 : principaux résultats*. Alger : ONS, coll. « Statistiques », n° 80, 1999, 180 p.

33-Ouadah-Bedidi Z., Vallin J. et Bouchoucha I., « La fécondité au Maghreb : nouvelles surprise », in *Populations et sociétés*, 2012, n°486, 4 p.

34-Ouadah-Bedidi Z., Vallin J., « Maghreb : la chute irrésistible de la fécondité », *Populations et Sociétés, n*°359, 2000, 4 p.

35-Platteau, J. P., « Malthus et le sous-développement ou le problème de la cohérence d'une théorie», in *Revue économique*, Volume 35, Numéro 4, pp. 635-666,1984.

36-Sahwa Survey, Algeria. Centre de Recherche en Economie Appliquée pour le Développement (CREAD). 2016.
Sauvy, A., Théorie générale de la population, Vol. I, Economie et population. Paris, PUF, 1952.

37-Tabutin D. et Schoumaker B., « La démographie du Monde arabe et du Moyen-Orient des années 1950 aux années 2000. Synthèse des changements et bilan statistique », *Population*, 60 (5-6), 2005, pp. 611-724.

38-Tapinos G., *Éléments de démographie. Analyse, déterminants socio-économiques et histoire des populations, (*ed) Armand Colin., Collection U, 1985, 367 p.

39-Vallin, J., La démographie, Paris, édition, La découverte, 1992.

40-Véron, J., «La Théorie générale de la population est-elle toujours une théorie générale de la population ? » in *Population*, 1992/6, Vol. 47.

المواقع الإلكترونية

-International Labour Organization: www.ilo.org.
-INED (Institut National d'Études démographiques) ; http://www.ined.fr/
-Ministère de la Jeunesse et des Sports : www.mjs.gov.dz.
-Ministère du travail، de l'emploi et de la sécurité sociale : www.mtess.gov.dz.
-ONS : http://ons.dz/IMG/PDF/demographie_a xeblgerienne2013.
-UNICEF : www.unicef.org.